أكـــــدت عـــــدم قـــانـــونـــيـــة عـــقـــد شـــل

مصادر برلمانية: الخلافات السياسية بشأن مسودة قانون النفط والغاز تعرقل إقراره

□ بـغـداد/ مـتـابـعـة المـدى الاقتصادي

اكدت مصادر برلمانية إن توقيع وزارة النفط عقدا مع شركة "شل" غير قانوني ، وذهبت الى أن الخلافات والمناكفات السياسية بشأن مسودة قانون النفط والغاز قد تعرقل اقراره خلال العام الحالي.

وقال مقرر لجنة الطاقة النيابية فرات الشرع إن توقيع وزارة النفط عقدا مع شركة "شل" غير قانوني بسبب عدم اطلاع اللجنة على صيغة العقد.

واضاف الشرع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "ان هذا العقد غير معترف به لعدم شفافية الوزارة مع لجنة الطاقة في توضيح فقرات العقد مع شل".

وتابع الشرع أن لجنة الطاقة النيابية أوصت وزارة النفط بضرورة العمل على إرسال العقود الأولية إليها بهدف الاطلاع عليها وتوفير غطاء تشريعي لها".

وبين أن لجنة الطاقة تعترض على جميع العقود التي تبرمها الوزارة والتي يتم تجاهل لجنة الطاقة النيابية المسؤولة عن رسم السياسة النفطية العامة في البلاد".

وكانت الحكومة قد اعلنت في ١٢ تموز الجاري أن وزارة النفط أبرمت عقدا مع شركة شل بقيمة ١٢ مليار دولار لتطوير حقول النفط في البصرة.

ويسعى العراق، منذ ان وقعت شركة غاز الجنوب العراقية في عام ٢٠٠٨ على اتفاق مبدئي مع شركتي (شل) و(ميتسوبيشي) اليابانية، الى جمع واستخدام أكبر نسبة من الغاز من حقول النفط الجنوبية في الرميلة والزبير وغرب القرنة وبامكان هذه الآبار الثلاثة الموجودة ضمن حدود محافظة البصرة، انتاج ما مقداره ١,٠٥ مليار قدم مكعب من الغاز في اليوم الواحد، غير انه يتم استغلال فقط ٤٥٠ مليون قدم مكعب يومياً، فيما يحرق القسم الآخر منه.

ويقول العراق إن ٦٠٪ من النفط الخام يصدر للاسواق الآسيوية العالمية التي يفضلها على الاميركية التي تفرض عليه تحمل اموال نظام النقل "الترانزيت".

وكانت وزارة النفط قد اعلنت في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط

ويمتلك العراق مخزونا يقدر بـ ١١٢ ترليون قدم مكعب من الغاز، إلا ان ٧٠٠ مليون قدم مكعب منه يحترق يومياً ويهدر بسبب عدم وجود البنية التحتية.

الى ذلك أكد عضو في لجنة النفط والطاقة النيابية فرات الشرع على أن الخلافات بشأن مسودة قانون النفط والغاز تصاعدت بين لجنته والكتل السياسية النيابية الاخرى، الامر الذي قد يعيق إقراره العام الحالي.

وقال الشرع لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن" الكتل السياسية النيابية لن تمرر قانون النفط والغاز مالم يتم إجراء تعديلات واسعة عليه من قبل الحكومة العراقية ،من شأنها توضيح السياسة النفطية ودور المجلس الاتحادي للنفط وعدم اعتراض قانون النفط والغاز على تأسيس شركة النفط الوطنية".

واضاف أن "مسودة قانون النفط والغاز تتقاطع مع مشاريع النفط والوطنية وليس من السهل إقراره خلال العام الجاري في البرلمان العراقي".

وتابع ان "لجنة الطاقة النيابية ستقوم بمراجعة مسودة القانون التي اكملتها لجنة الطاقة الحكومية التي يرأسها حسين الشهرستاني وهي الان امام مجلس النواب لإجراء بعض التعديلات المتعلقة بالسياسة النفطية وآليات تنفيذ المشاريع الأستراتيجية".

واعلنت الحكومة مؤخراً أن مجلس رئاسة الوزراء سيعرض الاسبوع المقبل قانون النفط والغاز للمناقشة والخروج بمسودة نهائية وإرسالها لمجلس النواب بهدف إقرارها.

واعلنت لجنة الطاقة الحكومية التي يترأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني في ١٤تموز الجاري أنها أنهت التعديلات على مسودة قانون النفط والغاز وارسلتها إلى رئاسة الوزراء لإجراء التعديلات عليها .

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

ونص الدستور العراقي، على تشكيل مجلس النفط الاتحادي، يترأسه، رئيس الوزراء أو من ينيبه برئاسته ويضم في عضويته كلا من وزراء النفط و المالية والتخطيط والتعاون الانمائي في الحكومة الاتحادية و محافظ البنك المركزي العراقي وممثل عن كل اقليم بدرجة وزير وممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في اقليم و الرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات النفطية ذات العلاقة والتي من بينها شركة النفط الوطنية العراقية وشركة تسويق النفط و خبراء مختصون بشؤون النفط والغاز والمال والاقتصاد لا يزيد عددهم على ثلاثة يتم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة الى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

في غضون ذلك صعدت اسعار العقود الأجلة للنفط في التعاملات الاسيوية أمس الجمعة مدعومة باتفاق زعماء منطقة اليورو على خطة شاملة لحل أزمة الديون وعلامات على تحقيق تقدم نحو اتفاق لخفض العجز في الميزانية الامريكية وهو ما غطى على بيانات اقتصادية ضعيفة من الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

ولقيت الاسعار دعما ايضا من قرار وكالة الطاقة الدولية عدم سحب كميات اضافية من النفط من احتياطيات الطوارىء.

وارتفع خام القياس الاوروبي مزيج برنت للعقود تسليم سبتمبر ايلول ٣٠ سنتا الى ١١٧,٨١ دولار للبرميل بعد ان قفز في وقت سابق الى ١١٨,١٧ دولار.

وصعد الخام الامريكي الخفيف ٣٤ سنتا الى ٩٩,٤٧ دولار للبرميل متجها نحو انهاء الاسبوع على ارتفاع قدره ٢ بالمئة في رابع اسبوع على التوالي من المكاسب.

واتفق زعماء منطقة اليورو التي تضم ١٧ دولة امس الاول الخميس على خطة دعم ثانية لانقاذ اليونان تتضمن مساعدات حكومية بقيمة ١٠٩ مليارات يورو (١٥٧ مليار دولار) اضافة الى مساهمة من حائزي السندات بالقطاع الخاص تقدر قيمتها الاجمالية بحوالي ٥٠ مليار يورو بحلول منتصف ٢٠١٤ .

ودفعت تلك الانباء اليورو للصعود الى اعلى مستوى له في اسبوعين مقابل الدولار في حين تراجع الذهب الى حوالي ١٥٩٠ دولارا للاوقية (الاونصة) منخفضا ٢٠ دولارا عن أعلى مستوى له على الاطلاق البالغ حوالي ١٦١٠ دولارات الذي سجله يوم الثلاثاء.

وهبطت اسعار النفط يوم الخميس الماضي بعد ان اظهرت بيانات ان قطاع التصنيع في الصين سجل انكماشا للمرة الاولى في عام مع تأثر الاقتصاد سلبيا بتشديد السياسة الائتمانية وتباطؤ الطلب العالمي.

ناشطون مدنيون يعلنون عن تأسيس تحالف الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

اعلن في بغداد أمس الجمعة عن تحالف اطلق عليه الشفافية للصناعات الاستخراجية العراقي لمجموعة من منظمات المجتمع المدني وشخصيات اقتصادية واعلامية مستقلة .

وقالت مصادر اعلامية مطلعة : إن تحالف الشفافية للصناعات الاستخراجيه العراقي يعد اطاراً تنظيمياً لتوحيد وتوجيه اكبر قدر من الجهود المدنية للمساهمة الفعالة في الرقابة على الصناعات الاستخراجية في العراق باعتبارها مكونا اساسيا للدخل القومي وتحقيق الشفافية في تحصيل الموارد المتأتية منها لضمان الادارة الرشيدة والاستغلال الامثل لها.

واضاف الغالبي : ان التحالف ينسجم في بنوده واهدافه مع مبادئ الشفافية والنزاهة والمساواة والتوزيع العادل للثروات والتي تدعو لها كافة المعاهدات والمواثيق وحقوق الانسان الدولية والدستور العراقي .

ويذكر ان مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية اطلقت في جوهانزبرغ عام ٢٠٠٢ ، وتطورت المبادرة لتصبح تحالفا دوليا يضم حكومات البلدان المعنية ومجموعه البنك الدولي وشركات النفط والغاز والتعدين ومختلف الهيئات في قطاع الصناعه والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني.

وكانت الحكومة العراقية أبدت رغبتها في الانضمام الى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في شباط عام ٢٠٠٨ من خلال رساله وجهها نائب رئيس الوزراء برهم صالح في حينها الى السكرتارية الدولية للمبادرة ، وتم قبول العراق رسميا في عضوية مبادرة الشفافية مطلع عام العام الماضي ٢٠١٠ وسيقدم تقريره الاول خلال شهر ايلول من العام الحالي.

دعوات لتفعيل قانون حماية المنتج المحلي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا خبراء وأكاديميون الحكومة الى ضرورة تفعيل قانون حماية المنتج المحلي كإحدى الخطوات المهمة التي من شأنها المساهمة في تطوير الواقع الزراعي في البلاد.

الدعوات هذه جاءت على هامش ندوة أقامتها لجنة التعليم العالي والبحث العلمي البرلمانية ناقشت خلالها مع خبراء في وزارتي التعليم والزراعة والقطاع الخاص سبل وضع إستراتيجيات عاجلة لتطوير القطاع الزراعي في العراق.

وقال عميد كلية الزراعة بجامعة بغداد الدكتور حمزة كاظم الزبيدي ان تفعيل قانون حماية المنتج سيحد من كمية المواد الغذائية والخضراوات المستوردة، ويزيد من اعتماد المواطنين على المنتج المحلي، لافتا الى ان هذا الأمر سيسهم بشكل كبير في تشجيع الفلاحين العراقيين وتنشيط الحركة الزراعية في البلاد.

وأضاف الزبيدي لـ (إذاعة العراق الحر) ان قانون حماية المنتج المحلي سيسهم أيضا في الحد من العراقيل التي يواجهها المستثمرون في القطاع الزراعي أثناء استيرادهم ا لمواد الأولية والبذور التي قد تتلف أحيانا نتيجة تأخرها في المنافذ الحدودية.

ولفت رئيس لجنة التعليم العالي والبحث العلمي البرلمانية عبد ذياب العجيلي الى وجود الكثير من المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في العراق من أبرزها غياب الإستراتيجية والرؤية الواضحة لتطوير هذا القطاع.

وكانت الحكومة العراقية أطلقت في عام ٢٠٠٨ المبادرة الزراعية ضمن جهودها الرامية لتنظيم القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله من خلال التركيز على ستة محاور توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، وإدارة القطاع الزراعي، ومحور الإقراض الزراعي والدعم الحكومي.

إلا ان العجيلي أكد ان هذه المبادرة ورغم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لم تحقق أي شيء ملموس على ارض الواقع نتيجة غياب الإدارة الرشيدة لها.

مـــؤتمـــر اســـتـــثـــمـــاري عـــراقـــي بـــريـــطـــانـي قـــريـــبـــاً

□ البصرة/ وكالات

كشفت هيئة استثمار البصرة عن عقد مؤتمر استثماري عراقي بريطاني مشترك بالتعاون مع القنصلية البريطانية في المحافظة.

وقال رئيس الهيئة حيدر علي فاضل ان القنصل البريطاني ريتشارد وود أخبر هيئة استثمار البصرة وبشكل رسمي ان وفدا من التجارة والاستثمار البريطانية (UKTI) سيزور محافظة البصرة في الفترة القريبة القادمة لغرض الاطلاع على بيئتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

واوضح ان الهيئة تستعد لعقد مؤتمر مشترك بالتعاون مع القنصلية البريطانية ووفدها التجاري بالاضافة الى الجهات ذات العلاقة بهدف تطوير الحركة الاستثمارية وخلق شراكة عراقية بريطانية تسهم في تنمية اقتصاد المحافظة.

وبين ان القنصلية البريطانية في البصرة وعدتنا بانها ستعمل جاهدة على المساهمة في تطوير المحافظة وبنيتها التحتية من خلال تذليل العقبات امام دخول الشركات البريطانية المستثمرة وكذلك نقل كل ما يلزم من مهارات وتكنولوجيا وخبرات الى محافظة البصرة.

واعرب فاضل عن استعداد هيئته لاستقبال الوفد البريطاني وابداء كافة التسهيلات اللازمة لاقامة المؤتمر وتحقيق اهدافه.

وشدد على ان خارطة البصرة الاستثمارية بحاجة الى دخول الشركات العالمية لتطوير وتنشيط واقع البصرة الاقتصادي من خلال الفرص الاستثمارية المتاحة.

واشار الى ان الهيئة ستعمل جاهدة وبالتعاون مع القنصلية البريطانية على تقديم كافة التسهيلات اللازمة وتسريع اجراءات منح سمات الدخول الى المستثمرين البريطانيين تمهيدا لحصولهم على فرص استثمارية.

وفي سياق آخر أكد رئيس استثمار البصرة ان مجلس المحافظة أصدر ضوابط جديدة من شأنها تعزيز مشاريع قطاع الزراعة الاستثمارية في البصرة .

وبين فاضل ان هذه الضوابط شددت على ضرورة تقديم المستثمر دراسة توضح أنواع النبات التي سيتم زراعتها واعدادها وكمية المياه التي ستستخدم للري وطريقة استخدامه، بالإضافة الى تحديد الارض المناسبة للمشروع من حيث المساحة والموقع ومدى حاجة المدينة لهذا المشروع.

ونوه الى ان هذه التعليمات جاءت بناء على توجيهات مجلس محافظة البصرة بكتابه المرقم ٣٥٤٤ وذلك لقلة الاراضي الزراعية التي يمكن استغلالها لغرض الانتاج الزراعي النباتي، ولشحة الموارد المائية في شط العرب، ولترشيد استخدام المياه الجوفية في ما يخص مشاريع المنطقة الصحراوية .

إضراب موظفي منفذ "طريبيل" يوقف تدفق البضائع من الأردن

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

توقف مئات الشاحنات المحمّلة بالبضائع على منفذ "طريبيل" بسبب اضراب موظفي التخليص الجمركي احتجاجا على الآلية الجديدة لنظام التعرفة الجمركية التي اقرها مجلس الوزراء مؤخراً.

ويواجه القانون الجديد لنظام التعرفة الجمركية تحديات في تطبيقه على المنافذ الحدودية. وينصُ القانونُ على رفع نسبة الرسوم على البضائع أضعافَ ماكانت عليه. و قال مديرُ عام الكمارك نوفل سليم في تصريحات صحفية : إنّ قرارَ التعرفة الجمركية الجديدَ صادرٌ من مجلس الوزراء و لا يمكنُ تجميدُه، وإنّ الإشكاليةَ في تطبيقه تقتصرُ على تلكؤ وكلاءِ التخليص في المنافذ الحدودية".

المـوارد المائيـة : البـدء بخطـة استراتيجيـة لمعالجـة أزمـة الميـاه

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اعلنت وزارة الموارد المائية عن البدء بتنفيذ خطة استراتيجية لمعالجة ازمة المياه من خلال زيادة المياه الجوفية في البلاد.

وبالرغم من هطول الإمطار خلال الأيام الماضية، لايزال العراق يعاني من موجة جفاف بسبب شح الأمطار منذ أكثر من عامين، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات.

وقال مدير عام المشاريع في وزارة الموارد المائية علي هاشم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة الموارد المائية بدأت العمل وفق خطة استراتيجية لرفع مستوى انتاج العراق من المياه الجوفية لمعالجة جزء من شح المياه في البلاد".

وأضاف أن "الخطة تركزت على اجراء مسح علمي بايلوجي للمناطق الصحراوية التي تتركز فيها المياه الجوفية لمعالجة جزء من ازمة المياه في الاستخدامات المنزلية والزراعية المتوسطة بالاضافة إلى توفير المياه الجوفية في المناطق التي تعاني من شح في المياه السطحية".

وتابع أن "وزارة الموارد المائية ستعمل على حفر أكثر من ١٢٠٠ بئر سنويا في عموم مناطق البلاد وفق الخطة التي وضعتها الوزارة".

واعلنت الوزارة في ٢٦ نيسان/ أبريل انها انجزت حفر ٨٦ بئرا ونصب ١٢٧ محطة ضخ في مناطق مختلفة لمعالجة ازمة نقص المياه في العراق.

ويصف مختصون في شؤون الموارد المائية، العراق بالاكثر تبذيرا للمياه بسبب آليات السقي الاروائية القديمة.

ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع إروائية وزراعية عليها.

خبراء: محدودية الخدمات ورؤوس الأموال وراء تراجع المصارف الخاصة

□ بغداد/ (رويترز)

تواجه المصارف الخاصة الملزمة بزيادة رأسمالها لدعم أنشطتها طريقا صعبا اذ أنها تقاوم عقودا من هيمنة الدولة على هذا القطاع لكي تفوز بجزء من قاعدة الاصول التي تسيطر عليها المؤسسات الحكومية.

ونظرا لضعف ثقافة الائتمان والافتقار الى نظام مصرفي حديث وهيمنة البنوك الحكومية فان القطاع المالي المهم في العراق يتطور ببطء بعد أكثر من ثماني سنوات من عام ٢٠٠٣ .

ومازال هناك كثير من العراقيين لا يتعاملون مع البنوك. وبسبب المخاوف الامنية يزداد القلق بشأن انجاز معظم أنشطة الاعمال من خلال تعاملات نقدية مباشرة. وقال عبد العزيز حسون المدير التنفيذي لرابطة المصارف الاهلية ان العراق أمم بنوكه الخاصة في عام ١٩٦٤ مما مهد الطريق لهيمنة البنوك الحكومية على القطاع المالي.

ويذكر موقع البنك المركزي على الانترنت أنه بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق عام ١٩٩١ بدأت البنوك الخاصة تفتح مجددا في البلاد. ويوجد في العراق عضو منظمة أوبك سبعة بنوك مملوكة للدولة و٢٣ بنكا خاصا وثمانية بنوك اسلامية خاصة.

لكن معظم الانشطة المصرفية الخاصة تقتصر على خدمات الودائع والاقراض الشخصي. ويحتكر مصرف الرافدين ومصرف الرشيد الحكوميان الرئيسيان معظم الاصول فعليا. ويقوم البنكان باعادة هيكلة لازالة الديون المتراكمة بعد سنوات من الحرب والعقوبات الاقتصادية.

واضاف حسون : البنوك الحكومية تسيطر على ٨٧ في المئة من الودائع في البلاد بينما تسيطر البنوك الخاصة على ١٣ في المئة.

وتابع : أن ودائع القطاع الحكومي لدى البنوك الحكومية تبلغ ٣٠ تريليون دينار عراقي بينما تبلغ ودائع القطاع الخاص ١١ تريليون دينار.

في المقابل تبلغ الودائع لدى البنوك الخاصة ستة تريليونات دينار.

وبحسب البنك المركزي لا يوجد قانون في العراق يمنع البنوك الخاصة من تمويل المشروعات الحكومية سواء من خلال القروض أو شراء سندات حكومية.

لكن وزارة المالية منعت المؤسسات الحكومية قبل عامين من التعامل مع البنوك الخاصة بهدف مكافحة الفساد وسوء استغلال الاموال.

وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح ان البنك اعتبر هذه الخطوة غير عادلة بحق القطاع الخاص.

وأضاف صالح : ينبغي أن يكون لدى المؤسسات الحكومية الحق في اختيار البنك الخاص الجيد لكن ليس في مقاطعة جميع البنوك الخاصة. هناك بنوك خاصة جيدة."

وتجري وزارة المالية حاليا محادثات للمساعدة في دمج البنوك الخاصة في النظام المالي استجابة لمطالبات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقال فاضل نبي وكيل وزارة المالية "يريدون منا توجيه اهتمامنا للقطاع الخاص. لذا فان خطتنا تتمثل في كيفية دعم البنوك الخاصة في جميع المجالات."

وقرر العراق في عام ٢٠٠٦ تحديث نظامه المالي لا سيما من خلال اعادة هيكلة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد واعادة تنظيم ادارة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع الخاص.

ووافق البنك الدولي وصندوق النقد في ٢٠٠٩ على المساعدة في تقديم المشورة وتنفيذ الخطة لكن التقدم يسير بخطى بطيئة.

وتبلغ الديون الخارجية والداخلية على مصرف الرافدين ٢٨ مليار دولار بينما تبلغ ديون مصرف الرشيد مليار دولار.

وتراكمت معظم الديون الخارجية من خلال الحكومة أثناء فترة حكم صدام حسين.

وتتضمن الخطة برنامجا لزيادة رؤوس أموال البنوك الخاصة ليصل الى ٢١٣ مليون دولار لكل بنك بحلول يونيو حزيران ٢٠١٣ ومن المتوقع أن يحفز ذلك أيضا بعض الاندماجات في القطاع.

ويرى مسؤولون أن زيادة رأس المال ستساعد البنوك الخاصة لكن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتحديث النظام المالي العراقي.

وقال نبي "تخلفت بنوكنا عن البنوك الاخرى ولا تستطيع التعامل مع البنوك الدولية نظرا لاننا لا نملك نظاما الكترونيا كاملا."

وهناك ثمانية بنوك خاصة فقط تتيح خدمة أجهزة الصراف الآلي وخدمات البطاقات الائتمانية. ولا توجد تعاملات بين البنوك أو مدفوعات دولية، وهذا يثير قلق الشركات الاجنبية التي تسعى للاستثمار في العراق والمشاركة في اعادة الاعمار.

ويعمل البنك المركزي مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لانشاء نافذة واحدة للتعاملات بين البنوك والمدفوعات الدولية.

وقالت سميسم "تخيل أن مستثمرا أجنبيا يأتي الى العراق حاملا أموالا في حقيبة. "ينبغي أن يكون لدينا نظام مصرفي متطور لنضمن أن تدفق رؤوس الاموال وحركتها يسيران بالطريقة نفسها المتبعة في بقية أنحاء العالم."